"التلاعب بقوانين الأراضي وأثرها على الحيازات الزراعية "فلسطين أنموذجاً"

ورقة عمل من **إعداد**: جمال طلب العملة/ مدير عام مركز أبحاث الأراضي/فلسطين
أيار(مايو)- 5 - 2022

ملخص الورقة :-

تقديم: منذ فجر التاريخ وفلسطين تعرف بأرض العسل واللبن، وما تزال صخور جبال فلسطين تعج بآثار معاصر العنب وآثار معاصر الزيتون، وما زالت ينابيع فلسطين محاطة بقنوات الري وأحواض مشارب المواشي الحجرية كناية عن خصب الأرض وتنوع منتجاتها وخبرة أهلها بالزراعة جيلاً بعد جيل، وقد عكست اللوحات المنقوشة أو الفسيفسائية التي اكتشفت في فلسطين عبر عصورها التاريخية العريقة المشاركة الفاعلة للمرأة في كل مراحل الزرع والإنتاج، فورثت المرأة الفلسطينية كما الرجل عشق الأرض وحب الزرع ومهارة تجفيف وتخزين المنتوجات الزراعية الغذائية كما المهارة بفنون الإبداع الغذائي.

وبنظرة عامة يتبين أن التنوع الجغرافي والمناخي ووضوح الفصول وتنوع أصناف الترب ووجود نهر ومنابعه وينابيع عديدة وسيول موسمية وسدود طبيعية تكفل الحصاد المائي والتنوع الحيوي النباتي والحيواني وصلاحية الأرض للكثير من الأصناف الحقلية والشجرية ولوجود أنظمة حيازة متوارثة وللذكاء الإبداعي والإبتكاري الفطري للشعب الفلسطيني كل ذلك كان سبباً مباشراً في اعتبار فلسطين بلد زراعي ذا قيمة نوعية عالية.

الاحتلال الإسرائيلي والزراعة في فلسطين:-

نشأت الفكرة الصهيونية منذ البدء سعياً للسيطرة على أرض فلسطين وإنشاء المستوطنات الاستعمارية عليها لجلب المهاجرين اليهود وتوطينهم مكان أصحاب الأرض الأصليين وهم شعب فلسطين، لذا كان النشاط الاستيطاني اليهودي زراعي التوجه ليخلق ترابط بين مهاجرين لا يمتون للأرض بصلة، ولتحقيق هذا الهدف الشاذ كان لا بد من إضعاف تعلق الفلسطيني بأرضه أولاً لتسهل عملية سلب أرضه، لذا كان برنامج ضرب الزراعة الفلسطينية وإفشالها اقتصادياً هدفاً إستراتيجياً إسرائيلياً يسمح لهم بتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية الاستيطانية التهجيرية الإحلالية.

ولعل أبرز السياسات الإسرائيلية في سبيل تحقيق إضعاف الزراعة الفلسطينية كانت:-

- فتح أسواق العمل الإسرائيلية أمام المزارعين و/أو عمال الزراعة الفلسطينيين، وبعائد أعلى من دخل العمل في الزراعة الفلسطينية.
- إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات جودة عالية وبأسعار رخيصة، مما جعل ناتج الزراعة الفلسطينية يتراجع بصورة خطيرة.
- وضع عراقيل وتعقيدات أمام تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية للدول العربية خصوصاً الأردن والخليج العربي.
- إدخال تقنيات زراعية للزراعة في فلسطين مثل المكننة ووسائل الري الحديث، مما ضاعف تكاليف إنتاج الزراعة الفلسطينية.
- الترويج للتقاوي والبذار المهجنة واحتكار تسويقها، مما أضاع أصناف البذار البلدية التي تعتبر أكثر تحملاً ومناعة للأمراض وأقل إنتاجية، مما فتح الباب لنظام المبيدات التي ضاعفت من الأمراض وضاعفت من الحاجة للمزيد من الأسمدة الكيماوية والمبيدات المستحدثة فتضاعفت تكاليف المنتج الزراعي لدى المزارع الفلسطيني.
- السيطرة الكاملة على مصادر المياه ومياه الري في فلسطين وهذا جعل المساحات المروية تتراجع بصورة خطيرة.

- ضرب قطاع الثروة الحيوانية في فلسطين لا سيما قطاع تربية الأغنام حيث تم إغلاق أراضي المراعي أمام مربي الثروة الحيوانية خصوصاً أمام البدو الفلسطينيين.

كل تلك العوامل جعلت المزارع الفلسطيني يتراجع اهتمامه بالزراعة تماماً كما تراجعت الاستثمارات الفلسطينية في القطاع الزراعي، ونتج عن ذلك إهمال مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية أصبحت لقمة صائغة للسيطرة عليها ومصادرتها من قبل الاحتلال.

الاحتلال الإسرائيلي والأرض الفلسطينية :-

قبل اتفاقية أوسلو:-

منذ بداياته سعى الاحتلال لتثبيط تمسك الفلسطيني بأرضه من خلال:

- إيقاف مشروع تسوية الأراضي في الضفة الغربية والذي كان قد بدأ خلال العهد الأردني ولم يكن قد أنجز في تسجيل سوى 30% من أراضي الضفة الغربية.
- فتح المجال للتسجيل المجدد الفردي للأراضي الفلسطينية من أجل تسهيل التسجيل للمستوطنين اليهود.
- إغلاق مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بحجة التدريبات العسكرية للحد من النشاط الزراعي الفلسطيني.
- إعلان الأراضي غير المستغلة – والتي تُركت بعد الاحتلال – والأراضي الجبلية على أنها أراضي دولة خاضعة لسيطرة الاحتلال.
- إطلاق عدة أوامر عسكرية تتنكر لحقوق الملكية الفلسطينية وتشكك بها تمهيداً لضياعها.

كل ذلك أدى إلى عدم تشكل حيازات آمنة للفلسطينيين لا بصورة فردية ولا جماعية، مما أضعف العمل التعاوني وجعل المستثمرين يهربون من المخاطرة بأموالهم في مشاريع زراعية على ملكيات غير واضحة وغير آمنة، حيث أصبح واقع ملكيات الأراضي هلامياً فضفاضاً غير محدد ولا واضح مما جعل الشباب ينكصون عن تجربة تشكيل شراكات تعاونية زراعية تحتاج لأراضي ذات ملكية واضحة والعمل عليها آمن. وبلا شك فالوضع بالنسبة للنساء كان أصعب واكثر تعقيداً.

بعد اتفاقية أوسلو:-

لعل من أبرز وأخطر ما جاءت به أوسلو هو :-

- تقسيمات A , B , C التي جعلت المنطقة C تحت الإدارة الإحتلالية بالكامل وهي تشكل 64% من مساحة الضفة الغربية وتحوي غالبية الأراضي الزراعية الفلسطينية المستخدمة وكذلك تشمل كل الأراضي المرشحة للاستثمار الزراعي الفردي أو التعاوني أو استثمارات رأس المال الوطني المسؤول وباقي القطاع الخاص.
- تضاعف عدد المستعمرات القائمة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية حيث كان عددها يوم بدء عملية التسوية عام 1993م حوالي (172) مستعمرة ليصبح العدد اليوم حوالي (223) ، هذا فضلاً عن البؤر الاستعمارية التي لم تكن موجودة وأصبحت اليوم حوالي (287) بؤرة استعمارية إثر نداءات شارون للمستوطنين المستعمرين باحتلال الجبال وتأسيس عصابة صهيونية استيطانية جديدة بإسم "شباب التلال".
- تكبيل الفلسطينيين من الوصول السهل والآمن الى أراضيهم الزراعية في المنطقة المصنفة (C) بعدد كبير من الحواجز الأمنية والبوابات الحديدية والسدات الترابية والحواجز والمكعبات الإسمنتية والتي وصل عددها مع نهاية عام 2019 إلى (890)، والتي جعلت الحركة صعبة وغير آمنة وجعلت من الاستثمار في الأراضي المصنفة (C) مغامرة غير محسوبة العواقب وبالتالي أصبحت عبارة عن إجراء روتيني مقاوم أكثر منه عملاً زراعياً ذا جدوى اقتصادية حقيقية.
- شق الطرق الالتفافية والاستيطانية بطول (1044) كم دمرت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية ومزقت الترابط المشجع على الاستثمار الزراعي والحضري.

- جدار التوسع والفصل العنصري حيث تم بناء حوالي (466)كم منه ، وفي حال استكماله سيضم حوالي (724,000) دونماً من الأراضي الفلسطينية خلفه معظمها زراعية.
- قوانين وإجراءات التسويق الخارجي وتعقيداتها التي تتلف المنتوج الزراعي على المعابر، وتعقيدات حركة التنقل الداخلية مما يجعل التسويق الداخلي أيضاً في غاية الصعوبة.
- اتفاقية باريس الاقتصادية والتي يأخذ منها الاحتلال ما يريد ويتجاهل ما قد يخدم المزارع الفلسطيني حتى أصبحت الأسواق الفلسطينية مشرعة أمام البضائع الإسرائيلية أما المنتجات الزراعية الفلسطينية فلا تدخل للسوق الإسرائيلي إلا عند حاجتهم الماسة فقط.
- سياسات ضم الأراضي والتهديد بذلك واعتداءات المستوطنين التي تدمر كل يوم المزيد من الأراضي الزراعية والحقول والمزروعات وشبكات الري فضلاً عن قلع الأشجار وتحطيمها وتجريف الأراضي بصورة عقاب جماعي لإجبار المزارعين على ترك أراضيهم ومزارعهم.
- السياسات الضريبية للسلطة الفلسطينية الوطنية والتهرب من الاسترداد الضريبي للمزارعين.
- تسوية الأراضي الفلسطينية وتفتيت الملكيات بالوراثة وعدم صيانة الحيازات الزراعية من خطر التفتت مما هدم الكثير من المزارع بدلاً من إنشاء المزيد منها.
- عدم وجود نظام إقراض زراعي تشجيعي حقيقي وتركه للبنوك وجشعها.
- عدم وجود نظام درء للمخاطر الزراعية في فلسطين ، وفشل صندوق درء المخاطر حتى الآن بحماية حقوق المزارعين.

واقع حيازات الأراضي الزراعية في فلسطين:-

بلغ عدد الحيازات النباتية في فلسطين حسب الإحصاء الفلسطيني حوالي (71761) حيازة، أكثر من 70% منها تبلغ معدل مساحتها حوالي 5 دونمات فقط! وهذا قبل بدء إجراءات تسوية الأراضي الفلسطينية حيث عند انتهاء التسجيل سينخفض معدل الحيازة لحوالي 1.5 دونم فقط.

ولو نظرنا للحيازات المقيدة بأسماء نساء نجدها بالكاد تصل لما نسبته 6% من عدد الحيازات الزراعية وهذا يؤكد واقع التمييز السلبي ضد النساء في حق التملك والحيازة الزراعية أو حيازة الأراضي عموماً.

لكن بعد إجراء تقييم أولي من قبل هيئة تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية على عينة من المناطق التي تم عمل التسوية فيها تبين أن حوالي 31 % من عدد الحيازات أصبح مقيداً بأسماء النساء.

وبالتأكيد فإن هذه النسبة تقترب من نسبة الحق الشرعي للمرأة في التملك بالرغم من أن الأرقام المذكورة غير مكتملة تسوية حيازاتها وهي غير نهائية لكنها تدعو للتفاؤل.

أثر الحيازات الزراعية على التعاونيات الشبابية:-

من واقع الدراسة أعلاه وأرقام الحيازات الزراعية ومخاطر الإستثمار الزراعي نلاحظ نكوص وتراجع اهتمام الشباب من الجنسين عن العمل بالزراعة وعزوفهم عنها، وهذا يؤشر بصورة أعمق لأسباب تراجع التعاونيات الزراعية الشبابية التي لطاملا دعى إليها الشباب وشجعها الخبراء كحل للواقع الزراعي المتراجع في فلسطين ولتعزيز الصمود في ظل الاحتلال.

ولكن .. هل يوجد نظام ملكية أو حيازة آمن يضع الأساس العملي للتفكير بالنشاط التعاوني؟

نموذج الحيازة الاجتماعية Social Tenure Domain Model - STDM:-

ينطبق مثل هذا النظام الذي اقترحته الشبكة العالمية لأدوات الأرض – GLTN – Global Land Tool Network على أراضي مشاعية من الصعب إجراء مسوحات دقيقة لها ومن غير المتيسر توثيق تسجيلها بسندات ملكية متطورة، وعليه فقد نجح في خلق حالة من الحيازات الآمنة – نسبياً – فعَّلت الأنشطة الزراعية في دول فقيرة كما في بعض البلدان الأفريقية ، لذا فإن هذا النموذج لا ينطبق على فلسطين مباشرة، لكن من المهم استنباط الفكرة والهدف وتطبيقها على مجموعات شبابية من

الجنسين لا يمتلكون أرض ولديهم الاستعداد والرغبة في الاستثمار في الأرض وفي الزراعة وتوزيع مساحات من الأراضي الزراعية التابعة للوقف الإسلامي أو المسيحي أو من أراضي خزينة الدولة بحيث تؤجر الأرض للتعاونية بأجور رمزية تشجيعية دون أن تتملك هذه الأرض ، وعليه فهي غير قابلة للتفتت لأنها غير مملوكة والتوريث يكون للتعاونية وليس للحيازة الزراعية، ضمن هذا الفهم وهذه الفلسفة يصبح نظام الحيازة الاجتماعية نظاماً قابلاً للتطبيق دون الخوف من التقسيم.

خلاصة : لا شك أن الاحتلال أساساً قد وضع كل عوامل الطرد للمزارع الفلسطيني أو المستثمر للعزوف عن العمل في الزراعة ، وجاءت اتفاقية أوسلو لتزيد الأمور تعقيداً في ظروف لم تتمكن السلطة الفلسطينية من تجاوز العقبات ، بل وقعت السلطة في أخطاء منهجية زادت الطين بله، ومع ذلك فإنه ما زال هناك حاجة ماسة لتشجيع وتطوير التعاونيات الزراعية ولن تتطور هذه بدون إسهام حقيقي من عنصر الشباب من الجنسين، وهذا يتطلب جرأة في قرارات التشجيع والاحتضان بما يجعل شعب فلسطين قادر على زيادة إنتاجه الزراعي عله يقترب ما أمكنه من تأمين غذائه.